مـؤتمـــر الأمـــم المتحـــدة للتجـــارة والتنـمـيـــة

استعراض عام

2025

تقرير الاستثمار العالمي

الاستثمار الدولي في الاقتصاد الرقمي

الأمم المتحدة

مـؤتمـــر الأمـــم المتحـــدة للتجـــارة والتنـمـيـــة

استعراض عام

2025

تقرير الاستثمار العالمي

الاستثمار الدولي في الاقتصاد الرقمي

الأمم المتحدة
جنيف، 2025

© 2025، الأمم المتحدة

هذا المنشور متاح للجميع من خلال النفاذ المفتوح، بالامتثال لترخيص المشاع الإبداعي الذي أنشئ للمنظمات الحكومية الدولية، في الرابط: https://unctad.org/system/files/official-document/wir2025_overview_ar.pdf.

ولا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في عرض مواد كل خريطة فيه، على الإعراب عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو للسلطات القائمة فيها، أو بشأن تحديد حدودها أو تخومها.

وإن ذكر أيّ شركة أو عملية مرخَّصة لا يعني تزكية لها من جانب الأمم المتحدة.

ويُسمح باستنساخ نسخ ومقتطفات من هذا المنشور مع الإشارة إلى المصدر على النحو المناسب.

حُرر هذا المنشور خارجياً.

منشور من منشورات الأمم المتحدة
صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

UNCTAD/WIR/2025 (Overview)

المحتويات

توطئة iv
تصدير v

الصفحة 1
اتجاهات الاستثمار الدولي

الصفحة 7
اتجاهات سياسة الاستثمار

الصفحة 11
اتجاهات التمويل المستدام

الصفحة 15
الاستثمار الدولي في الاقتصاد الرقمي

جدول المرفق: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 24

توطئة

في وقت ينبغي فيه للعالم أن يعمِّق التعاون ويوسِّع الفرص، نشهد العكس تماماً. فالحواجز آخذة في الارتفاع. والعولمة في تراجع. وتداعيات ذلك على التنمية المستدامة بالغة العمق.

ويقدم *تقرير الاستثمار العالمي 2025* رسالة باعثة على القلق: فقد تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 11 في المائة في عام 2024، ليصل إلى 1,5 تريليون دولار. والاستثمار في البنية التحتية آخذ في التباطؤ. ويتعرض الاستثمار الصناعي لضغوط. وتُترك البلدان النامية – وهي الأشد حاجة – خلف الركب.

وينذر تصاعد التوترات التجارية، وحالة عدم اليقين على مستوى السياسات، والانقسامات الجيوسياسية، بتفاقم بيئة الاستثمار سوءاً.

ويُعَدُّ الاقتصاد الرقمي نقطة مضيئة واحدة، غير أن النمو في هذا القطاع لا يزال متفاوتاً إلى حد كبير. والاستثمار في البنية التحتية الرقمية ضروري لسد الفجوة الرقمية. ويُعَدُّ الاتصال الرقمي محركاً قوياً للتقدم – شريطة أن نضمن وصوله إلى الجميع.

ويستكشف تقرير هذا العام كيف يمكن للاستثمار الدولي أن يسهم في سد هذه الفجوة. وهو يقدم إرشادات عملية لمساعدة الحكومات على استقطاب رؤوس الأموال وتوجيهها نحو النمو الشامل – بما يدعم التعاهد الرقمي العالمي وأهداف التنمية المستدامة.

ونحتاج اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى العمل معاً لرسم مسار نحو عالم أكثر استدامة وقدرة على الصمود. ويقدم *تقرير الاستثمار العالمي 2025* أفكاراً ورؤى للمساعدة على تحقيق ذلك.

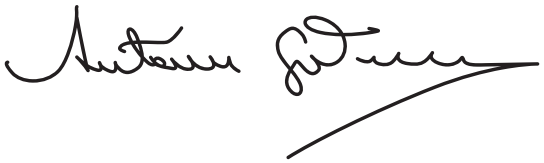

أنطونيو غوتيريش
الأمين العام للأمم المتحدة

تصدير

الاستثمار ليس مجرد تدفقات رأسمالية ومشاريع قيد التنفيذ. إنه مؤشر على المجالات التي نراهن عليها كمجتمع: ما الذي نوليه قيمة، وأين نرى الإمكانات، ومن نعتقد أنه ينبغي أن يكون جزءاً من المستقبل. ومن هذا المنطلق، فإن اتجاهات الاستثمار تتجاوز مجرد تتبع الأداء الاقتصادي، إذ إنها مرآة لأولوياتنا ونُظُمنا والخيارات التي نتخذها على نحو جماعي.

ويصدر *تقرير الاستثمار العالمي 2025* في لحظة تعكس فيها هذه المرآة ضغوطاً وفرصاً في آنٍ واحد. فما زال الاقتصاد العالمي يعاني من مجموعة معقدة من التحديات، هي: تراكم الديون، واستمرار ضعف الأداء في نمو الناتج المحلي الإجمالي، والتوترات الجيوسياسية، والتحولات الهيكلية في أنماط التجارة وتدفقات الاستثمار.

وكما يوضح تقريرنا، انكمش الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي للعام الثاني على التوالي. وسجل تمويل المشاريع الدولية، وهو أمر بالغ الأهمية لمشاريع البنية التحتية والتنمية واسعة النطاق، أشد تراجع له، إذ انخفض بنسبة 26 في المائة. وفي الوقت نفسه، ظلت عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود دون متوسطها على المدى الطويل، ما يشير إلى تحول هيكلي نحو استراتيجيات الاستثمار في الأسواق المحلية والقريبة، في ظل تصاعد المخاطر السياساتية، والتدقيق التنظيمي، وحالة عدم اليقين العالمية.

غير أن الأمر الأكثر إثارة للقلق هو استمرار تدهور تدفقات الاستثمار إلى القطاعات الرئيسية المتماشية مع أهداف التنمية المستدامة. ففي عام 2024، انخفض الاستثمار في إمدادات الطاقة والغاز بنسبة 28 في المائة، بينما تراجع تمويل المشاريع في مجال الطاقة المتجددة بنسبة 16 في المائة. ويأتي هذا الاتجاه في وقت لا يستطيع فيه العالم تحمل مزيد من الإخفاق. ولن يتطلب عكس هذا الاتجاه السلبي في الاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة المزيد من رأس المال – العام والخاص على حد سواء – فحسب، بل أيضاً مواءمة أعمق لتدفقات الاستثمار مع أهداف الاستدامة طويلة الأجل.

وفي خضم هذه التحديات، يحدد التقرير الاستثمار في الاقتصاد الرقمي بوصفه محركاً للنمو والتحول. فالاقتصاد الرقمي آخذ في التوسع بمعدل سنوي يتراوح بين 10 و12 في المائة، وهو ما يتجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويمثل حصة متزايدة من خلق القيمة على مستوى العالم.

ومع ذلك، فإن هذا النمو ليس موزّعاً على نحو متكافئ. فعلى الرغم من أن الاستثمارات الجديدة في الاقتصاد الرقمي لدى البلدان النامية على مدى السنوات الخمس الماضية تجاوزت 500 مليار دولار، إلا أن هذه الاستثمارات تتركز بشكل كبير في عدد محدود من البلدان. ولا تزال العديد من الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والمعرَّضة للمخاطر مهمَّشة، بسبب قصور البنية التحتية الرقمية، ومحدودية المهارات الرقمية، وعدم اليقين على مستوى السياسات والأطر التنظيمية.

ويسلط هذا التفاوت الضوء على أحد الأسئلة الإنمائية الحاسمة في عصرنا، وهو سؤال نتناوله في التقرير: هل سيؤدي التحول الرقمي إلى تعميق الفجوات، أم أنه يمكن أن يصبح مساراً لنمو أكثر شمولاً واستدامة؟

وبغية تحويل الفرص الرقمية إلى تقدم شامل، من الضروري تهيئة بيئة مواتية للاستثمار المستدام في الاقتصاد الرقمي. فعلى الرغم من أن العديد من البلدان النامية اعتمدت استراتيجيات رقمية، فإن هذه الاستراتيجيات غالباً ما تبقى حبيسة جزرٍ منفصلة، غير مترابطة مع الأجندات الأوسع للصناعة والاستدامة والاستثمار. ولا تزال هناك صعوبة في إحراز تقدم بسبب الفجوات في حوكمة البيانات، واختلال أطر الملكية الفكرية التي لا تشجع على الابتكار ولا تيسِّر تبادل المعرفة، وتشرذم اللوائح التنظيمية.

ويطرح *تقرير الاستثمار العالمي 2025* خريطة طريق لسد هذه الفجوة، ويُبرِز الدور التحفيزي لمؤسسات التمويل الإنمائي، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وصناديق الثروة السيادية، وآليات التمويل المختلط في توسيع نطاق الاستثمار في الاقتصاد الرقمي. وتتماشى هذه الأولويات مع الزخم الإصلاحي المتزايد قبل انعقاد المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، بما في ذلك الدعوات إلى مضاعفة القدرة الإقراضية المتعددة الأطراف ثلاث مرات، والحد من مخاطر الاستثمار الخاص لسد الفجوات في البنية التحتية.

كما يجسد تقرير هذا العام الالتزامات العالمية المتعهَّد بها في إطار التعاهد الرقمي العالمي وميثاق المستقبل، المعتمَديْن في عام 2024. وبغية تسريع عملية التنفيذ، يقترح التقرير أدوات عملية، من بينها "مجموعة أدوات سياسات الاستثمار في الاقتصاد الرقمي"، المصممة لتزويد الحكومات والمستثمرين وشركاء التنمية بالمعرفة والبيانات والإرشادات اللازمة للتعامل مع مشهد استثماري آخذ في التطور.

ويظل الأونكتاد ملتزماً التزاماً كاملاً بدعم جميع الدول الأعضاء في بناء مستقبل ذكي وشامل ومستدام. فالمخاطر واضحة. والتحول الرقمي ليس أمراً حتمياً، بل هو خيار. وعلينا أن نختار جعله شاملاً. وعلينا أن نختار جعله مستداماً. وعلينا أن نختار ضمان ألا يتسم الفصل التالي من الاستثمار بمجرد رقمنة عدم المساواة، بل بإتاحة الفرص المتكافئة للجميع في عالمنا الرقمي.

ريبيكا غرينسبان
الأمينة العامة للأونكتاد

© Adobe Stock

1

اتجاهات الاستثمار الدولي

مجموعات الدخل

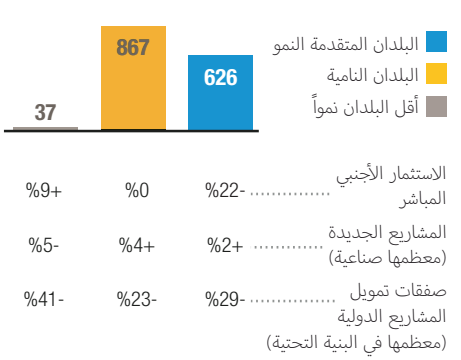

المناطق

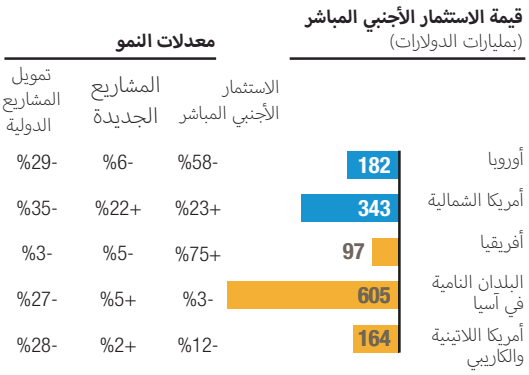

المشاريع الجديدة

(العدد)

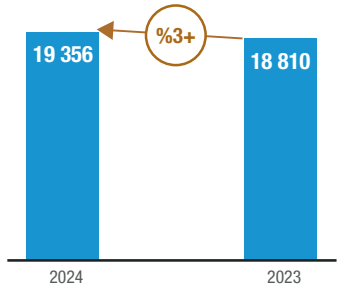

صفقات تمويل المشاريع الدولية

(العدد)

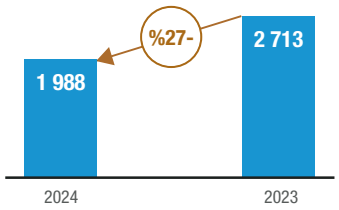

عمليات الدمج و الاستحواذ عبر الحدود

(القيمة)

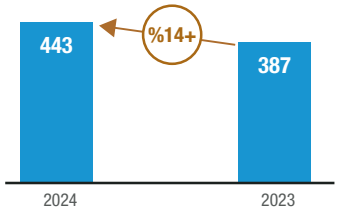

الاستثمار الأجنبي المباشر

(القيمة)

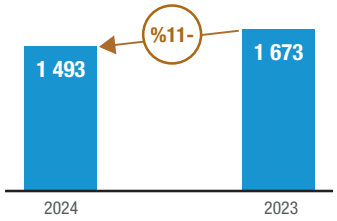

الصناعات

(قيم المشاريع)

البنية التحتية	-14%
الصناعات كثيفة الاعتماد على سلاسل القيمة العالمية	+1%
أشباه الموصلات	+140%
الاقتصاد الرقمي	+107%
المستخلصات	-51%

قطاعات أهداف التنمية المستدامة

(الاقتصادات النامية، قيم المشاريع)

البنية التحتية	-35%
الطاقة المتجددة	-31%
المياه والصرف الصحي والنظافة	-30%
النظم الزراعية الغذائية	-19%
الصحة والتعليم	+25%

اتجاهات الاستثمار الدولي

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر **العالمية**

%11-

زاد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 2024 زيادة طفيفة، بنسبة 4 في المائة، ليصل إلى 1,5 تريليون دولار. وقد تضخم هذا الرقم الرئيسي بسبب المعاملات المالية المتقلبة عبر العديد من الاقتصادات الأوروبية ذات المستويات العالية من التدفقات الواردة عبر الهيئات الوسيطة. وباستثناء هذه التدفقات، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسبة 11 في المائة على أساس المثل بالمثل، وهو ما يمثل السنة الثانية على التوالي من الانخفاض المزدوج الرقم.

وتبدو آفاق الاستثمار الدولي في عام 2025 سلبية. فبينما بدا النمو المتواضع ممكناً في بداية العام، أدت التوترات التجارية إلى مراجعات نزولية لمعظم مؤشرات توقعات الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتكوين رأس المال، وصادرات السلع والخدمات، وتقلبات أسواق الصرف والمال، ومعنويات المستثمرين. وفي حين أن التعريفات الجمركية أدت إلى بعض إعلانات المشاريع الاستثمارية التي تهدف إلى إعادة هيكلة سلاسل الإمداد في قطاعات التصنيع، فإن تأثيرها الرئيسي تمثل في زيادة حادة في حالة عدم اليقين لدى المستثمرين. وتُظهِر البيانات الأولية للربع الأول من عام 2025 مستويات قياسية التدني في الصفقات والمشاريع.

وواصل تمويل المشاريع الدولية تراجعه في عام 2024. فقد انخفضت قيمة هذا التمويل، وهو عنصر مهم للاستثمار في البنية التحتية، بنسبة 26 في المائة، عقب تراجع حاد أصلاً في عام 2023، وذلك في ظل استمرار حالة عدم اليقين بشأن أسعار الصرف وأسعار الفائدة وتأثيرها على شروط التمويل. ويشكل تمويل المشاريع الدولية حصة أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر لدى أقل البلدان نمواً، ما يجعلها أكثر تأثراً نسبياً بهذا التراجع.

وارتفع عدد المشاريع الجديدة المعلَن عنها في القطاعات الصناعية بنسبة 3 في المائة، على الرغم من انخفاض قيمتها بنسبة 5 في المائة. ومع ذلك، ظلت القيم الإجمالية مرتفعة، حيث بلغت 1,3 تريليون دولار، وهو ثاني أعلى مستوى مسجل على الإطلاق. واستقرت الإعلانات في قطاع التصنيع بعد الزيادة المسجلة في عام 2023، مع استمرار نشاط الإعلانات في الصناعات الكثيفة الاعتماد على سلاسل الإمداد. وعلى مدى العامين الماضيين، بدأت الشركات المتعددة الجنسيات تتكيف مع الحاجة إلى إعادة التوازن الاستراتيجي لمواقع الإنتاج، حيث كانت جنوب شرق آسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا الوسطى أبرز المستفيدين. وسجلت العديد من البلدان في هذه المناطق زيادة في إعلانات الاستثمار في عام 2024، رغم الضغط النزولي العام على الاستثمار الأجنبي المباشر.

وارتفعت قيمة صفقات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، التي تؤثر في الغالب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة، بنسبة 14 في المائة لتصل إلى 443 مليار دولار. ومع ذلك، فقد ظلت هذه القيمة أقل بكثير من متوسط العقد الماضي. ورغم وجود بعض الضعف في أسواق الاندماج والاستحواذ عموماً، فإن حصة الصفقات العابرة للحدود من الإجمالي آخذة في التراجع، مع تزايد أهمية الصفقات المحلية وعمليات الاستحواذ في الأسواق القريبة، في ظل تصاعد المخاطر السياساتية والتدقيق التنظيمي.

وفي البلدان المتقدمة، تأثرت اتجاهات عام 2024 بقوة مجددا بالمعاملات المالية وعمليات إعادة هيكلة الشركات، مدفوعة بإعادة تنظيم سلاسل الإمداد والإصلاحات الضريبية الدولية. فقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أوروبا بنسبة 11 في المائة لتصل إلى 198 مليار دولار، ولكن بأكثر من النصف عند أخذ آثار التدفقات الواردة عبر الهيئات الوسيطة في الاعتبار. وتراجعت التدفقات إلى جميع الاقتصادات الأوروبية الكبرى على نحو ملحوظ. وزادت التدفقات الداخلة في العديد من البلدان المتقدمة خارج أوروبا، حيث سجلت أمريكا الشمالية نمواً بنسبة 23 في المائة، مدعومة بارتفاع قيم عمليات الاندماج والاستحواذ.

10 بلدان
75% من الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان النامية

وظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية مستقرة عند 867 مليار دولار، رغم الزيادات الكبيرة في أفريقيا وجنوب شرق آسيا، والنمو المتواضع في غرب وجنوب آسيا، وكذلك في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. وانخفضت التدفقات بنسبة 12 في المائة في شرق آسيا (الصين أساساً)، وبنسبة 18 في المائة في أمريكا الجنوبية. وتراجعت قيمة صفقات تمويل المشاريع الدولية في البلدان النامية بنحو الثلث تقريباً، كما تراجعت قيمة إعلانات المشاريع الجديدة بنحو الخُمس.

ولا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز في عدد محدود من البلدان النامية، معظمها بلدان متوسطة الدخل وكبيرة الحجم؛ إذ تستحوذ 10 بلدان على ثلاثة أرباع التدفقات إلى البلدان النامية.

- شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى *أفريقيا* قفزة كبيرة، إذ ارتفعت بنسبة 75 في المائة لتصل إلى 97 مليار دولار، وهي أعلى قيمة مسجلة على الإطلاق. وتعزى الزيادة أساسا إلى صفقة واحدة من صفقات تمويل المشاريع الدولية في مصر نفذها صندوق استثماري سيادي من الإمارات العربية المتحدة. وحتى مع استثناء الزيادة المسجلة في مصر، ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا مرتفعة بنسبة 12 في المائة، وإن بقيت متواضعة عند نحو 64 مليار دولار.
- انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى *آسيا النامية* – وهي أكبر منطقة متلقية بفارق كبير – بنسبة 3 في المائة. وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين للعام الثاني على التوالي، بنسبة 29 في المائة. وفي المقابل، زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا (بزيادة 10 في المائة) لتصل إلى 225 مليار دولار، وهو رقم قياسي جديد. وانخفضت تلك التدفقات إلى الهند بنسبة 2 في المائة، رغم الزيادة الكبيرة في المشاريع الجديدة المعلَن عنها. وظلت التدفقات إلى غرب آسيا عند مستوى مرتفع، مدفوعة أساساً بالتدفقات القوية إلى الإمارات العربية المتحدة.
- في *أمريكا اللاتينية والكاريبي*، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 12 في المائة، وهو ما يعزى جزئياً إلى انخفاض أسعار الطاقة في عام 2024. وفي البرازيل، أكبر متلقٍ في المنطقة، تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 8 في المائة. ومع ذلك، سجلت عدة بلدان في المنطقة، من بينها الأرجنتين والبرازيل والمكسيك، زيادة في عدد وقيمة المشاريع الجديدة المعلن عنها، على عكس الاتجاه العام في البلدان النامية.
- زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى *الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والهشة* زيادة طفيفة. وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى أقل البلدان نمواً بنسبة 9 في المائة لتصل إلى 37 مليار دولار، أي ما يعادل 2,4 في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية. وشهدت البلدان النامية غير الساحلية انخفاضاً بنسبة 10 في المائة، في حين سجلت الدول الجزرية الصغيرة النامية نمواً بنسبة 11 في المائة. وفي كل المجموعات الثلاث، لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز في عدد محدود من البلدان.

استثمارات
الاقتصاد الرقمي

وأظهرت الاتجاهات القطاعية انخفاض الاستثمار في قطاعات البنية التحتية، مع تراجع عدد المشاريع بنسبة 9 في المائة، نتيجة الانكماش في تمويل المشاريع الدولية. وكان الاستثناء هو البنية التحتية الرقمية، حيث ارتفع عدد المشاريع بنسبة 4 في المائة، رغم انخفاض متوسط قيمتها. *وشهدت القطاعات الرقمية عموماً، بما فيها المنصات والخدمات، زيادة في عدد المشاريع بنسبة 17 في المائة، وتضاعفاً في قيمها*. وفي المقابل، تراجعت الإعلانات عن المشاريع في مجال الطاقة المتجددة بنسبة 12 في المائة، كما تراجعت في المعادن الحرجة بنحو 50 في المائة.

واستقرت الإعلانات عن المشاريع الجديدة في الصناعات الكثيفة الاعتماد على سلاسل الإمداد، بما في ذلك الإلكترونيات والسيارات والآلات والمنسوجات. وشهدت صناعة أشباه الموصلات، التي تأثرت بنقص الإمدادات في وقت سابق من هذا العقد، والتي تتأثر حالياً بضغوط سياساتية قوية لإعادة توطين الإنتاج، مجدداً بعض الإعلانات عن مشاريع عملاقة. ومن بين أكبر 10 مشاريع أُعلن عنها، كانت أربعة

مشاريع في مجال أشباه الموصلات – ثلاثة منها في الولايات المتحدة ومشروع واحد في الهند، بإجمالي نفقات رأسمالية تبلغ 70 مليار دولار.

ويُظهِر تحليل للاتجاهات القطاعية طويلة الأجل في المناطق النامية تباين فرص جذب الاستثمار باختلاف مراحل التنمية. وتكشف مقارنة معدلات نمو القطاعات وحصصها في إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال السنوات الخمس الماضية مع فترة السنوات الخمس السابقة عن تحولات في أنماط الاستثمار نحو الخدمات والطاقة النظيفة والبنية التحتية؛ واختلافات في وتيرة تطور قطاعات الاقتصاد الرقمي وفي الفرص التي تتيحها إعادة هيكلة سلاسل الإمداد في التصنيع؛ واستمرار الاعتماد على الصناعات الاستخراجية في البلدان منخفضة الدخل.

وانخفض الاستثمار الدولي في القطاعات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية مرة أخرى في عام 2024. فقد تراجعت إعلانات المشاريع الجديدة وصفقات تمويل المشاريع الدولية، إلا أن الانخفاض في القيم الإجمالية للاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة يعود أساساً إلى تراجع تمويل المشاريع الدولية الذي يُستخدم في المشاريع الكبيرة في قطاعات البنية التحتية. وتراجعت الاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة بنسبة 35 في المائة في البنية التحتية، و31 في المائة في الطاقة المتجددة، و30 في المائة في المياه والصرف الصحي، و19 في المائة في النظم الزراعية الغذائية.

قطاع الصحة يشهد نمواً إيجابياً

وكان قطاع الصحة الوحيد الذي شهد نمواً إيجابياً. فقد ارتفع عدد وقيمة المشاريع بنحو الخُمس، رغم أن القيم الإجمالية للاستثمار لا تزال منخفضة نسبياً عند أقل من 15 مليار دولار. وبناءً عليه، لا يزال هذا القطاع يشكل جزءاً صغيراً نسبياً من الاستثمارات الدولية في أهداف التنمية المستدامة، لكنه ينطوي على إمكانات نمو كبيرة، ليس فقط في تمويل مشاريع الخدمات الصحية (مثل المستشفيات)، بل أيضاً في بناء القدرة الإنتاجية في مجال المستحضرات الصيدلانية. وقد أطلق الأونكتاد إرشادات سياساتية جديدة لدعم البلدان النامية في تهيئة الشروط المسبقة للجدوى الاقتصادية للإنتاج المحلي للمستحضرات الصيدلانية.

ورغم ضعف اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتباطؤ التجارة على مدار العقد الماضي، استمر الإنتاج الدولي في التوسع، مع مساهمة التدفقات في زيادة أرصدة الأصول الخارجية، وزيادة المبيعات والتوظيف في الشركات التابعة الأجنبية، وارتفاع الدخل من الاستثمارات الأجنبية. *غير أنه في عام 2024، رغم استمرار تراكم أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر، تراجعت عوائد الاستثمار وتناقصت أعداد المشاريع*.

الاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة في أزمة

وشهدت أكبر 100 شركة من الشركات المتعددة الجنسيات – وهي الشركات التي تمتلك أكبر عدد من الأصول الأجنبية والمبيعات والتوظيف في الخارج – تحولات ملحوظة في تركيبتها على مدى السنوات القليلة الماضية مع دخول مزيد من الشركات الآسيوية. ولا تزال مبيعاتها الخارجية تنمو بوتيرة أسرع من نمو أصولها الخارجية وأعداد العاملين لديها، وذلك نتيجة لتزايد عدد الشركات المتعددة الجنسيات المتخصصة في التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي ضمن هذه المجموعة. وتمثل شركات التكنولوجيا حالياً أكثر من 20 في المائة من إيرادات أكبر 100 شركة.

وتترتب على الانكماش في تمويل المشاريع الدولية آثار كبيرة على جهود تمويل التنمية العالمية، لا سيما في إطار المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية. فبين عامي 2021 و2024، انخفضت قيمة صفقات تمويل المشاريع الدولية بأكثر من 40 في المائة. وكان التراجع أكثر حدة في القطاعات المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة، مثل الطاقة المتجددة، والنقل المستدام، والبنية التحتية الحيوية، حيث يشكل تمويل المشاريع الدولية غالبية التمويل الخارجي. وقد أثَّر هذا الانكماش بصورة غير متناسبة على أقل البلدان نمواً التي تعتمد بدرجة أكبر على مصادر التمويل الدولية من أجل مشاريع البنية التحتية. وتُظهِر الأدلة بشأن أكثر من عقدين من تمويل المشاريع الدولية وجود دور مهم للحكومات (من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص)، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ووكالات التأمين ضد المخاطر، وأنواع جديدة من المستثمرين الماليين، في توجيه رأس المال إلى حيث تشتد الحاجة إليه.

© Adobe Stock

2

اتجاهات سياسة الاستثمار

تواصل البلدان النامية إعطاء الأولوية لجذب الاستثمار

174
تدبيراً وطنياً لسياسات الاستثمار تم اعتمادها

حصة التدابير المواتية للمستثمرين بدرجة أكبر

الحوافز هي الأداة السياساتية المهيمنة، مع تزايد اللجوء إلى التحقق من الاستثمار الأجنبي المباشر

تدابير أقل مواتاة للمستثمرين

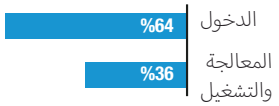

تدابير أكثر مواتاة للمستثمرين

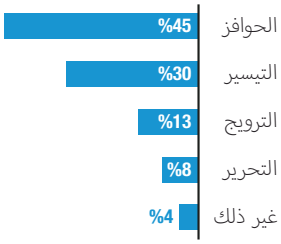

عدد البلدان التي تمارس التحقق من الاستثمار الأجنبي المباشر

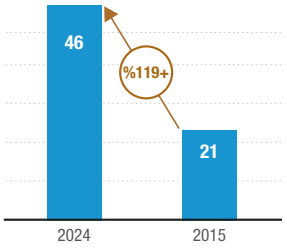

استمرار تطور اتفاقات الاستثمار، لكن هناك حاجة إلى بذل المزيد لوضع الاستدامة في صميم النظام

المحتوى الموضوعي لاتفاقات الاستثمار الدولية، 2020-2024

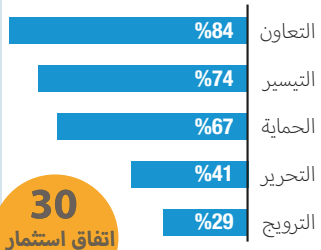

30
اتفاق استثمار دولي موقّع

التحكيم بين المستثمرين والدول في اتفاقات الاستثمار الدولية، 2020-2024

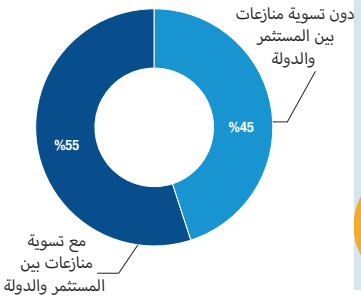

المحتوى الاستباقي المتعلق بالتنمية المستدامة في اتفاقات الاستثمار الدولية، 2020-2024

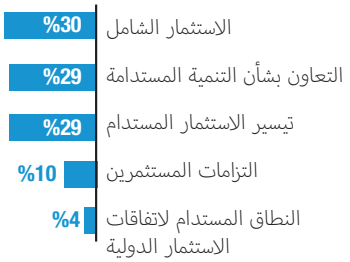

نشأت معظم قضايا التحكيم بين المستثمرين والدول البالغ عددها 401 1 قضية منذ عام 2010. في عام 2024، كان نحو 55 في المائة من القضايا الجديدة مرفوعة ضد بلدان نامية

زاد عدد القضايا بعد عام 2010

58
قضية جديدة لتسوية منازعات بين المستثمرين والدول في عام 2024

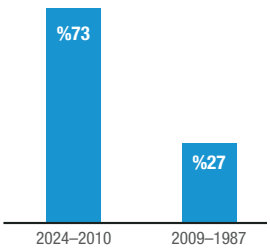

الأطراف المشاركة في قضايا عام 2024

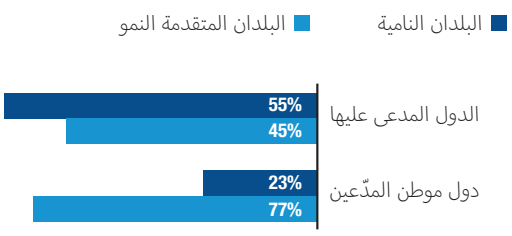

اتجاهات سياسة الاستثمار

في عام 2024، ظلت عملية صنع السياسات الاستثمارية العالمية متأثرة بشدة بالتوترات الجيوسياسية وأهداف السياسات الصناعية. وبلغ عدد تدابير سياسات الاستثمار الجديدة ثاني أعلى مستوى له على الإطلاق (174 تدبيراً). وكان 78 في المائة منها مواتياً للمستثمرين. وفي البلدان النامية، ارتفعت حصة التدابير المواتية للمستثمرين ارتفاعاً طفيفاً من مستوى مرتفع أصلاً، ما يجسد استمرار التركيز على جذب الاستثمار. أما في البلدان المتقدمة، فقد استمر تزايد عدد التدابير التقييدية – لا سيما المتعلقة بالتحقق من الاستثمار الأجنبي المباشر لأسباب تتعلق بالأمن القومي. ومع ذلك، كان 63 في المائة من التدابير الجديدة في تلك البلدان مواتياً للمستثمرين، وذلك أساساً نتيجة للحوافز الجديدة في أوروبا لدعم التحول في مجال الطاقة.

الجغرافيا السياسية:
محرك رئيسي
لسياسات الاستثمار

وشكلت حوافز الاستثمار نسبة قياسية بلغت 45 في المائة من جميع التدابير السياساتية الأكثر مواتاة للمستثمرين في عام 2024، وكانت أكثر أدوات صنع السياسات شيوعاً في معظم المناطق. وشهد استخدام الحوافز المالية ارتفاعاً حاداً منذ عام 2022، لا سيما في البلدان المتقدمة، وهي تمثل الآن ما يقرب من نصف جميع حوافز الاستثمار المعتمدة عالمياً. ويتعارض الاعتماد المتزايد على الحوافز كأدوات لجذب الاستثمار مع أهداف جهود الإصلاح الضريبي الدولي الرامية إلى الحد من المنافسة الضريبية الضارة على الاستثمار.

وظلت تدابير تيسير الاستثمار عنصراً رئيسياً في استراتيجيات جذب الاستثمار في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، لا سيما في أفريقيا حيث شكلت 36 في المائة من التدابير المواتية للمستثمرين. وظل التحرير عنصراً محورياً في عملية صنع سياسات الاستثمار في أفريقيا وآسيا، حيث استأثر بخُمس التدابير المعتمدة في عام 2024. وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي، ركز صنّاع السياسات بدرجة أكبر نسبياً على تشجيع الاستثمار، من خلال الأخذ باستراتيجيات مبتكرة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات ذات الأولوية مثل الهيدروجين الأخضر.

معاهدات الاستثمار
الجديدة تتجه نحو
التيسير والتعاون

وكان أكثر من 40 في المائة من التدابير الأقل مواتاة للمستثمرين يتعلق بآليات جديدة أو موسعة للتحقق من الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد اعتمدت جميعها تقريباً بلدان متقدمة، واستهدفت قطاعات التكنولوجيا المتقدمة والمواد الخام الحيوية اللازمة للتحول في مجال الطاقة وتعزيز مرونة سلاسل الإمداد. كما تدفع المخاوف المتعلقة بالأمن القومي إلى فرض قيود جديدة على الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر. وفي البلدان النامية، أدت التدابير الأقل مواتاة للمستثمرين أساساً إلى تقييد حقوق الملكية الأجنبية وتشديد متطلبات التصاريح في الصناعات الاستخراجية.

واستمر اتساع الفجوة بين اتفاقات الاستثمار الدولية من الجيلين القديم والجديد في عام 2024. فقد أبرمت البلدان 30 اتفاقاً وأنهت أربعة اتفاقات. وتتجه الاتفاقات الجديدة نحو التيسير والتعاون الاستباقيين، مع تقليل الاعتماد نسبياً على تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. ومع ذلك، يُنفَّذ معظمها جنباً إلى جنب مع شبكة متقادمة من المعاهدات غير الـمُصْلَحة، التي تقيد حيز السياسات المتاح لتنظيم مجالات السياسات العامة الرئيسية، بما في ذلك، على سبيل المثال، الصحة العامة وتغير المناخ والرقمنة.

وتواصلت تطورات بارزة أخرى على المستويين الإقليمي والمتعدد الأطراف، أبرزت الأهمية المتزايدة لإصلاح نظام الاستثمار الدولي. وتشمل هذه التطورات المناقشات بشأن إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، والتركيز على اتفاقات الاستثمار الدولية في مجموعة العشرين، وتكثيف إصلاحات سياسات الاستثمار الإقليمية في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط. ويعمل الأونكتاد، استناداً إلى الزخم القائم لإصلاح نظام الاستثمار الدولي، وإلى أدواته

الأساسية لتوجيه السياسات، على وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية لتيسير إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية من أجل التنمية المستدامة.

تكاثر المنازعات بين المستثمرين والدول **بعد عام 2010**

وبلغ العدد الإجمالي لقضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول 401 1 قضية بحلول نهاية عام 2024. ونشأ الجزء الأكبر من هذه القضايا – نحو 75 في المائة – خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. وتعلَّق نحو 60 في المائة من جميع قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول بمطالبات بتعويضات بقيمة 100 مليون دولار أو أكثر، بما في ذلك 143 قضية طالب فيها المستثمرون بأكثر من مليار دولار. وفي عام 2024، بدأ المستثمرون 58 دعوى تحكيم. ورُفِعَ نحو 55 في المائة من هذه القضايا ضد بلدان نامية، ستة منها من أقل البلدان نمواً. ومثَّلت قضايا المستثمرين في الأنشطة الاستخراجية وإمدادات الطاقة أكثر من نصف المطالبات.

© Adobe Stock

3

اتجاهات التمويل المستدام

قدَّم سوق التمويل المستدام صورة مختلطة في عام 2024

السندات المستدامة بلغت ارتفاعاً قياسياً

الإصدار العالمي، 2024: **1 052 مليار دولار**

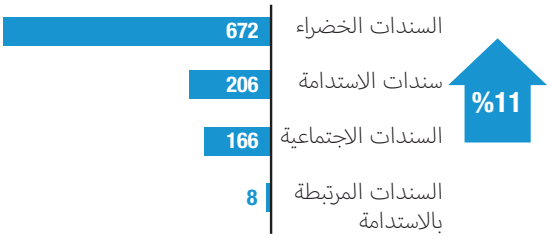

الإصدار التراكمي منذ عام 2019: **5 تريليونات دولار**

الصناديق المستدامة فقدت زخمها لكنها ظلت منتعشة

القيمة السوقية، 2024: **3,2 تريليونات دولار** (+8%)

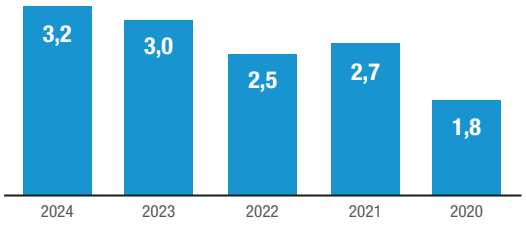

لكن... التدفقات الصافية الداخلة على أساس سنوي **%45**

اعتمدت مزيد من البلدان تسعير الكربون، مدعوماً بالمادة 6 من اتفاق باريس، في مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين

تسعير الكربون الإلزامي

الإيرادات العالمية تصل إلى **75 مليار دولار**

غطت أسواق الكربون الإلزامية والتسعير الإلزامي **24٪** من انبعاث غازات الدفيئة

شكّلت الاقتصادات النامية **5٪** من عائدات نظم تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات؛ وهناك **14** بلداً آخر ينفذها أو يفكر في تنفيذها

لكن **متوسط سعر الكربون** لا يزال منخفضاً للغاية بحيث لا يمكن تحقيق الأهداف المناخية

أسواق الكربون الطوعية

ارتفعت القيمة السوقية مجدداً إلى **1,4 مليار دولار**

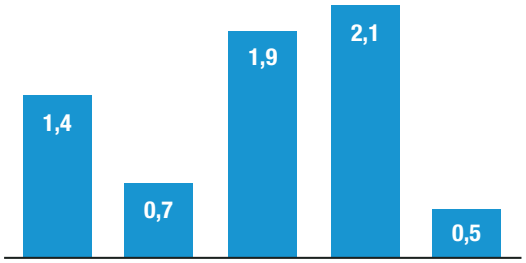

استمرت المشاكل المتعلقة بسلامة الائتمان والتوحيد القياسي

واصل المستثمرون على المدى الطويل إعطاء الأولوية لمخاطر المناخ

ظلت عملية صنع سياسات التمويل المستدام نشطة

73 تدبيراً جديداً لسياسة التمويل المستدام تم اعتمادها

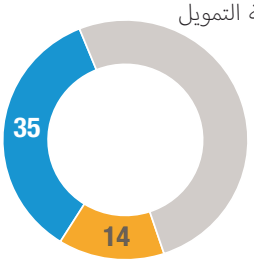

بقيت تدابير الإفصاح عن الاستدامة الأكثر شيوعاً، حيث شكلت **%35** من السياسات

شكلت تدابير أسواق الكربون **%14** من السياسات

أكبر 100 مالك للأصول وفقاً للأونكتاد

%90 من الصناديق المبلغة وضعت أهدافاً استثمارية في الطاقة المتجددة

%12 وضعت أهدافاً محددة لسحب الاستثمارات في الوقود الأحفوري

%61 تقوم بتحليل السيناريوهات المناخية

اتجاهات التمويل المستدام

قدّمت أسواق التمويل المستدام صورة مختلطة في عام 2024: فقد بلغ إصدار السندات المستدامة ارتفاعاً قياسياً، في حين تباطأت التدفقات الداخلة إلى الصناديق المستدامة واشتد حذر المستثمرين.

السندات المستدامة الجديدة
> 1 تريليون دولار

وتجاوز إصدار السندات المستدامة 1 تريليون دولار في عام 2024، وهو ما يمثل 11 في المائة من إجمالي إصدار السندات، بعد *أن كان 5 في المائة في عام 2023*. ونما إصدار السندات الخضراء بنسبة 14 في المائة على أساس سنوي، في حين انخفضت السندات المرتبطة بالاستدامة بشكل حاد، وهو ما يرجع أساساً إلى مسائل تتعلق بالمصداقية. وتجاوز المُصدِرون العموميون الشركات ليصبحوا المصدر الرئيسي للسندات الجديدة.

وشهدت سوق الصناديق المستدامة، رغم بلوغها قيمة قياسية قدرها 3,2 تريليونات دولار، انخفاضاً في التدفقات الداخلة وتراجعاً في عدد الصناديق التي تم إطلاقها في عام 2024، في ظل تصاعد الضغوط التنظيمية، وضعف الأداء المالي، وتزايد المشاعر المعارضة للمبادرات البيئية والاجتماعية والحوكمية. وواصلت المنطقة الأوروبية هيمنتها على السوق، في حين ظل تمثيل البلدان النامية منقوصاً إلى حد كبير.

وتوسعت أسواق الكربون بنوعيها الطوعية والإلزامية، مع تعافي قيمة الأسواق الطوعية لتبلغ قيمتها 1,4 مليار دولار. ومع ذلك، فإن الشواغل المتعلقة بالنزاهة والتسعير غير المتكافئ تقوض فعالية هذه الأسواق، خاصة في الاقتصادات النامية، حيث لا يزال التوحيد القياسي والوصول إلى الأسواق من التحديات.

وواصلت صناديق الثروة السيادية وصناديق المعاشات التقاعدية العامة إدراك المخاطر المالية المادية التي يشكلها تغير المناخ، وهي تدمج اعتبارات الاستدامة في استراتيجياتها الاستثمارية، لا سيما من خلال الاستثمارات في الطاقة المتجددة وتحليل مخاطر المناخ. ومع ذلك، لا تزال هناك أقلية كبيرة لا تبلِّغ عن الاستدامة، مما يسلط الضوء على وجود فجوة مستمرة تتعلق بالشفافية ويحد من التقييم الفعال لمخاطر المناخ لدى هؤلاء المستثمرين الكبار والمؤثرين.

وتقدمت عملية وضع المعايير الدولية مع طرح المعيارين الدوليين للإبلاغ المالي S1 وS2، اللذين اعتُمدا أو كانا قيد الاعتماد في 33 ولاية قضائية في نهاية عام 2024 – بعد أن كان عددها 17 ولاية قضائية في بداية العام. ومع توسّع تطبيق المعايير العالمية الأولية، يجري تطوير سلسلة من المعايير الموضوعية والقطاعية. كما يلاحَظ الانتقال إلى المعايير القطاعية وتوسيع نطاق التغطية ليشمل مواضيع اجتماعية وبيئية لدى هيئات أخرى لوضع المعايير، بما في ذلك مؤسسة مبادرة الإبلاغ العالمية وفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالطبيعة.

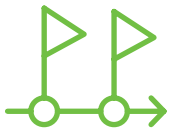

الاقتصادات المتقدمة تعتمد **نُهجاً سياساتية** متباينة

وحافظت وتيرة صنع سياسات التمويل المستدام على زخمها في عام 2024. ففي حين ركز الاتحاد الأوروبي على توحيد السياسات وتحسين الأطر التنظيمية، اتخذت اقتصادات متقدمة أخرى خطوات إضافية لمعالجة شواغل التمويه الأخضر وتعزيز مصداقية السوق، لا سيما من خلال وضع المعايير وتطوير التصنيفات.

وفي الولايات المتحدة، واجه التمويل المستدام رد فعل معاكساً مستمراً، ما أدى إلى تعليق تدابير سياساتية جديدة وإبراز التباين المتزايد في صنع السياسات بين الاقتصادات المتقدمة. وفي هذا السياق، تتخذ البلدان نهجاً عملياً في التعامل مع مسائل المناخ، وتولي أهمية أكبر للتكيف مع المناخ، في ضوء المخاطر المناخية الواسعة النطاق والكوارث المرتبطة بالطقس، إلى جانب مجموعة أوسع من

المخاطر البيئية، بما في ذلك فقدان التنوع البيولوجي وضغوط أخرى متصلة بالطبيعة – كما هو مبين في جدول أعمال مجموعة العشرين لهذا العام.

ومن بين الاقتصادات التي يرصدها المرصد العالمي للتمويل المستدام التابع للأونكتاد، استحوذت الاقتصادات النامية على نحو 60 في المائة من التدابير الجديدة بشأن سياسات التمويل المستدام. وأحرزت هذه الاقتصادات تقدماً أساساً في وضع الاستراتيجيات الوطنية، وتدابير تسعير الكربون، والتصنيفات.

وعلى الرغم من تبني سياسات التمويل المستدام والانخراط في عمليات وضع المعايير الدولية في الاقتصادات النامية، لا تزال الفجوات المؤسسية وفجوات القدرات قائمة في العديد منها. ويتطلب سد هذه الفجوات دعماً موجّهاً للتنفيذ الفعال للمعايير الدولية والسياسات الأخرى، خاصة وأن المعايير القطاعية والموضوعية الأكثر تفصيلاً قد تزيد من عبء الإفصاح على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في هذه الاقتصادات.

ويتزايد توافق الآراء حول الآليات اللازمة لتوسيع نطاق التمويل المستدام، لا سيما في البلدان النامية، وهو ما يتجسد في عمليات مثل مؤتمر تمويل التنمية المقرر عقده في تموز/يوليه 2025، والمؤتمر الثلاثين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في تشرين الثاني/نوفمبر 2025. وتُبرِز هذه الآليات أهمية نُهج التمويل المختلط، بما في ذلك الضمانات، وتعزيز الائتمان، وأدوات أخرى للحد من المخاطر، وتشمل مؤسسات عامة رئيسية، مثل المصارف الإنمائية الوطنية والمتعددة الأطراف، والصناديق السيادية، ومؤسسات التمويل الإنمائي القادرة على تعبئة رأس المال الخاص.

تعزيز الوسم والتحقق من خلال **لوائح تنظيمية أقوى**

ويُعَدُّ استخدام أدوات مثل السندات المستدامة وأسواق الكربون، بما في ذلك بموجب المادة 6 من اتفاق باريس بشأن النُّهج التعاونية، مساراً آخر لتوسيع نطاق تمويل التنمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للبلدان تعزيز اللوائح التي تستهدف الوسم والتحقق، وتحسين الشفافية والإبلاغ، ومعالجة المخاطر المالية في الأسواق النامية. ويُعَدُّ التعاون العابر للحدود، سواء على الصعيد المالي أو في مجال صنع السياسات المتعلقة بتمويل الاستدامة، عنصراً أساسياً لمعالجة قيود القدرات، وحشد الاستثمار، وتحقيق أهداف الاستدامة العالمية.

وتتوقف آفاق التمويل المستدام على ترجمة الزخم الأخير إلى تدفقات استثمارية واسعة النطاق وذات مصداقية وشاملة – لا سيما في الاقتصادات النامية. ومع تحول الاهتمام العالمي نحو المؤتمر الثلاثين للأطراف، سيتطلب تحقيق أهداف الاستدامة تحويل الالتزامات رفيعة المستوى بشأن المساهمات المحددة وطنياً إلى استراتيجيات استثمار وتمويل قابلة للتنفيذ، وسد الفجوات المؤسسية وفجوات القدرات، وضمان الانتقال إلى نظام مالي مرن ومنصف.

© Adobe Stock

4

الاستثمار الدولي في الاقتصاد الرقمي

تضاعفت الاستثمارات الجديدة في الاقتصاد الرقمي ثلاث مرات تقريباً منذ عام 2020

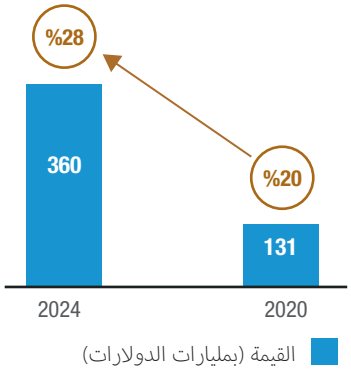

معظم الاستثمارات الجديدة في الاقتصاد الرقمي تتدفق إلى 10 بلدان نامية

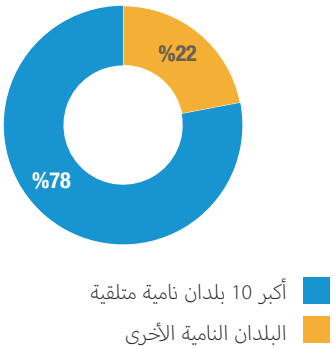

استمرار الفجوة الاستثمارية في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

62 مليار دولار
مبلغ الاحتياجات السنوية

الاستثمارات العالمية الجديدة في عام 2024
15 مليار دولار

مراكز البيانات أصبحت أهدافاً استثمارية رئيسية في البلدان النامية

(بمليارات الدولارات)

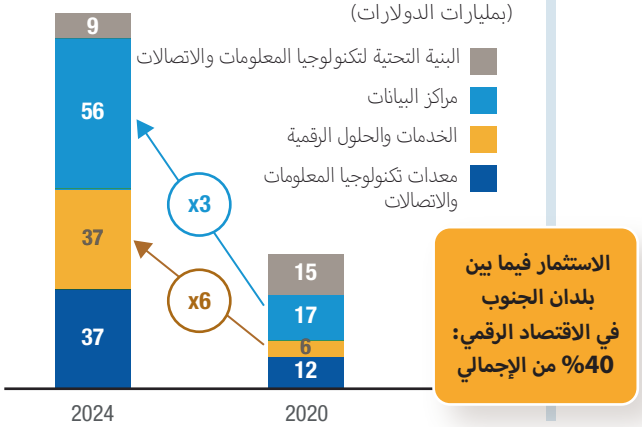

الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب في الاقتصاد الرقمي: 40% من الإجمالي

سد الفجوة: مزيد من البلدان النامية تعتمد استراتيجيات رقمية وطنية

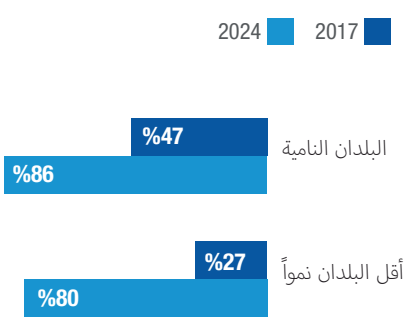

ندرة الأحكام المراعية للتنمية في المعاهدات المنظمة للاقتصاد الرقمي

(عدد الأحكام)

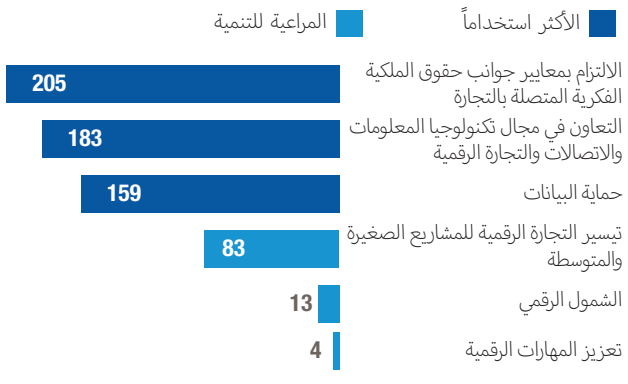

الاستثمار الدولي في الاقتصاد الرقمي

مع التقدم السريع للتكنولوجيات الرقمية، يوفر تعميق رقمنة الاقتصاد العالمي فرصاً غير مسبوقة للتنمية الاقتصادية. غير أن العديد من البلدان النامية لا تزال تواجه فجوة رقمية كبيرة، مما يحول دون استفادتها من عائدات التنمية التي تتيحها الرقمنة. وتمثّل الاستثمارات الدولية وسيلة مهمة لهذه البلدان لبناء البنية التحتية الرقمية، وتقديم الخدمات الرقمية، ومن ثمّ تعزيز التحول الرقمي والتنمية المستدامة. ومع ذلك، تواجه هذه الاستثمارات عقبات عديدة، ولا تتحقق فوائدها تلقائياً. ويُعَدُّ وضع سياسات ملائمة أمراً حاسماً، كما يمكن للتعاون الدولي أن يؤدي دوراً بنّاءً في هذا السياق.

ويقدم الفصل الموضوعي لهذا العام عن الاستثمار الدولي في الاقتصاد الرقمي عدة عناصر جديدة. فهو يعرض إطاراً محسّناً من ثلاثة مستويات لقياس الاقتصاد الرقمي، طورته الأونكتاد لإتاحة تحليل أكثر تحديداً لأنماط الاستثمار عبر النطاقات الأساسية والضيقة والواسعة – بما يشمل الاستثمار الدولي في أنشطة آخذة في التطور مثل المنصات الرقمية، والتكنولوجيا المالية، والأتمتة القائمة على الذكاء الاصطناعي. كما ينقح التقرير تصنيف الأونكتاد لأفضل 100 شركة رقمية متعددة الجنسيات. وتُقترح أدوات استشرافية، من بينها مجموعة أدوات سياساتية بشأن الاستثمار في الاقتصاد الرقمي موجهة للبلدان النامية، وشراكات عالمية من أجل بنية تحتية رقمية مستدامة، وذلك لمعالجة التحديات الملحّة في مجالي السياسات والتمويل. والأهم من ذلك أن التقرير يربط توصياته صراحةً بالالتزامات الواردة في التعاهد الرقمي العالمي للأمم المتحدة لعام 2024، ويركز بشكل أكبر على فرص تحقيق قفزات نوعية وبناء النظم الإيكولوجية للابتكار في البلدان النامية.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية إعداد الفصل استوعبت ملاحظات ناتجة عن مشاورات إقليمية مع الحكومات، وشركات التكنولوجيا، والمستثمرين والمؤسسات المالية، والأوساط الأكاديمية، وأصحاب المصلحة الآخرين، بما يضمن أن تكون نتائج الفصل وتوصياته ذات صلة وقابلة للتنفيذ على نطاق واسع.

لمحة عامة عن الاقتصاد الرقمي العالمي

يشكّل الاقتصاد الرقمي مكوناً كبيراً وسريع النمو في الاقتصاد العالمي، وقد أصبح قوة دافعة رئيسية للنمو العالمي. بيد أن تطور الاقتصاد الرقمي غير متكافئ إلى حدّ كبير. وتوفر التكنولوجيات الرقمية الناشئة، بوصفها القوة الدافعة الرئيسية للموجة الجديدة من الثورة التكنولوجية والتحول الصناعي، فرصاً مهمة للتنمية الاقتصادية العالمية. وفي الموجة الجديدة من التحول الرقمي المدفوعة بالذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والحوسبة السحابية، لم تتقلص الفجوة الرقمية بل اتسعت.

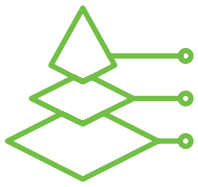

3 مستويات:
الاقتصاد الرقمي الأساسي والضيق النطاق والواسع النطاق

ولإجراء تحليل شامل ومتعمق للاستثمار الدولي في الاقتصاد الرقمي، يعتمد *تقرير الاستثمار العالمي 2025* إطاراً محسّناً لرسم خريطة الاقتصاد الرقمي. ويقسم الإطارُ الاقتصادَ الرقمي إلى ثلاثة مستويات: الاقتصاد الرقمي الأساسي (المعدات والبنية التحتية الرقمية، والخدمات الرقمية)؛ والاقتصاد الرقمي ضيق النطاق (التجارة الإلكترونية، والتكنولوجيا المالية، واقتصاد المنصات والمشاركة، والمحتوى الرقمي، وخدمات الذكاء الاصطناعي)؛ والاقتصاد الرقمي واسع النطاق (الزراعة والتصنيع والخدمات المرقمنة). ويركز التقرير على الاقتصاد الرقمي ضيق النطاق، الذي يشمل الاقتصاد الرقمي الأساسي.

ويُقدَّر أن قيمة الاقتصاد الرقمي العالمي في نطاقه الضيق ستصل إلى 16,5 تريليون دولار بحلول عام 2028 (الاتحاد الدولي للاتصالات، 2025) بسبب الاستثمار في التكنولوجيا أساساً. ومن الضروري، لسد الفجوة الرقمية العالمية والفجوة الاستثمارية في البنية التحتية المرتبطة بها، التي تقدر بنحو 1,6 تريليون دولار، إنشاء آلية فعالة للاستثمار والتمويل، يُعَدُّ الاستثمار الأجنبي المباشر عنصراً

أساسياً فيها. ويتماشى إنشاء مثل هذه الآلية مع المبادئ التوجيهية السياساتية المستقاة من التعاهد الرقمي العالمي الذي اعتمدته الأمم المتحدة في عام 2024 كجزء من ميثاق المستقبل، إذ يمكن لطموحاته أن تستفيد بقوة من الاستثمار الاستراتيجي في الاقتصاد الرقمي. ومن خلال توسيع البنية التحتية للاتصال وإتاحة الوصول الميسور إلى الإنترنت، يساعد الاستثمار في الاقتصاد الرقمي على سد الفجوة الرقمية المستمرة ويضمن عدم ترك أي شخص خارج الشبكة. ويُعَدُّ الاستثمار في القدرات الرقمية أمراً ضرورياً للنهوض بالذكاء الاصطناعي المسؤول، وحوكمة البيانات الآمنة، والأنظمة الرقمية القابلة للتشغيل البيني. وعلاوة على ذلك، فهو يساعد على تمكين الأفراد من خلال التعليم والتدريب ومحو الأمية الرقمية – وخاصة بين النساء والشباب والمجتمعات المهمشة. وأخيراً، يتيح الاستثمار في الاقتصاد الرقمي التعاون المتعدد الأطراف من خلال دعم المنصات العالمية، وتبادل المعرفة، والابتكار المؤسسي، بما يضمن أن يكون التحول الرقمي شاملاً وقائماً على الحقوق. وتشكل هذه الاستثمارات مجتمعةً العمود الفقري لمستقبل رقمي مستدام وعادل ومحكوم بما يحقق المصلحة العامة.

الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الرقمي

تُعَدُّ الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى المستثمرين الدوليين الرئيسيين في الاقتصاد الرقمي العالمي. وقد شهد تصنيف الأونكتاد لأكبر 100 شركة متعددة الجنسيات تحولات كبيرة، بما يجسد الانتقال من الصناعات التقليدية إلى الصناعات الموجهة نحو الخدمات والقائمة على التكنولوجيا (الفصل الأول). وعلى مدى العقد الماضي تقريبا، زادت شركات التكنولوجيا، مثل ألفابت وأمازون ومايكروسوفت (الولايات المتحدة)، وهواوي وتينسنت (الصين)، وسامسونغ (جمهورية كوريا)، من حصتها من مبيعات وأصول أكبر الشركات المتعددة الجنسيات في العالم. ويكاد أكبر 20 لاعباً في الاقتصاد الرقمي العالمي أن يقتصروا على شركات من الصين والولايات المتحدة.

الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب في الاقتصاد الرقمي:
%40

وتستثمر الشركات الرقمية المتعددة الجنسيات على الصعيد الدولي من خلال الاستثمار في المشاريع الجديدة ومن خلال عمليات الدمج والتملك عبر الحدود. ويشمل النوع الأول مشاريع إنشاء وتوسيع الصناعات الرقمية، بما يسهم في بناء البنية التحتية الرقمية وتوفير خدمات رقمية إضافية، بينما يتمثل النوع الثاني في تملك شركات في البلد المضيف دون إنشاء مرافق رقمية أو خلق فرص عمل جديدة بشكل مباشر. ويشمل الاستثمار في المشاريع الجديدة في الاقتصاد الرقمي مشاريع تطوير البنية التحتية الرقمية والخدمات والنظم الإيكولوجية للابتكار. وتُعتبر هذه المشاريع حاسمة الأهمية لبناء الاقتصاد الرقمي وإدامته، ويمكن أن يكون لها آثار تنموية كبيرة.

وقد أصبحت المشاريع الجديدة مصدراً مهماً للاستثمار في الاقتصاد الرقمي في العالم النامي. وخلال الفترة 2020–2024، استقطبت البلدان النامية مشاريع جديدة بما مجموعه 531 مليار دولار. ويتسم الاستثمار بتركزه الشديد، حيث تستحوذ 10 اقتصادات – الهند وماليزيا وإندونيسيا وسنغافورة وفيتنام والمكسيك والصين والبرازيل والمملكة العربية السعودية وتايلاند، على التوالي – على ما يقرب من 80 في المائة من الإجمالي. ولا تزال الولايات المتحدة المصدر الرئيسي للاستثمار في المشاريع الجديدة في الاقتصاد الرقمي لدى البلدان النامية، حيث قدمت 36 في المائة من إجمالي الاستثمارات خلال تلك الفترة.

وفي الوقت نفسه، يشهد الاستثمار بين بلدان الجنوب نمواً ملحوظاً. فقد أصبحت الاقتصادات الآسيوية، بما فيها الصين ومقاطعة تايوان الصينية وسنغافورة، مصادر رئيسية للاستثمار، حيث تمثل مجتمعة 27 في المائة من إجمالي الاستثمار في المشاريع الجديدة، وهي نسبة تقل قليلاً عن حصة الولايات المتحدة.

ولا يزال الاستثمار في المشاريع الجديدة في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عند مستوى منخفض. ففي عام 2024، بلغ هذا الاستثمار 15 مليار دولار، أي أقل بكثير من الاحتياج العالمي المقدّر بنحو 62 مليار دولار سنوياً، مع استمرار النقص الشديد في الخدمات لدى مناطق مثل أفريقيا جنوب الصحراء. وفي المقابل، اكتسب الاستثمار في المشاريع الجديدة في الخدمات الرقمية أهمية كبيرة في البلدان النامية، حيث نما إجمالي الاستثمار ستة أضعاف من 6 مليارات دولار في عام 2020 إلى 37 مليار دولار في عام 2024.

وتُعَدُّ التكنولوجيا المالية مجالاً رئيسياً آخر للاستثمار في المشاريع الجديدة. فهي توفر إمكانات تحويلية في قطاع الخدمات المالية، وتقود الابتكار في مجال التمويل الرقمي. وقد شهدت البلدان النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية زيادات كبيرة في المشاريع الجديدة المتعلقة بالتكنولوجيا المالية. غير أنّ أفريقيا لا تزال تواجه تحديات كبيرة، إذ لم يُعلن فيها سوى عن 18 مشروعاً في مجال التكنولوجيا المالية في عام 2024، مقارنة بالعدد المعلَن عنه في آسيا النامية، وهو 206 مشاريع.

أقل البلدان نمواً:
3 في المائة من الاستثمار العالمي **في مراكز البيانات**

وأصبحت مراكز البيانات هدفاً للاستثمار الدولي في المشاريع الجديدة في مجال الاقتصاد الرقمي. وتضاعف الاستثمار في هذه الصناعة أكثر من ثلاثة أضعاف منذ عام 2020، غير أنّ توزيعه غير متكافئ بين مجموعات الاقتصادات النامية المختلفة. وبين عامي 2020 و2024، استحوذت البلدان متوسطة الدخل على ما يقرب من 80 في المائة من جميع استثمارات مراكز البيانات في العالم النامي. وبدأت أقل البلدان نمواً تحظى باهتمام الشركات المتعددة الجنسيات، حيث استثمرت 16 شركة في مراكز بيانات لدى 15 بلداً من أقل البلدان نمواً، رغم أن حصة هذه البلدان لا تمثل سوى 3 في المائة من إجمالي الاستثمار.

كما يتسم الاستثمار في المشاريع الجديدة في تصنيع المعدات الرقمية بتركزه الشديد. وتبرز آسيا بوصفها المركز الرئيسي، حيث تستقطب نحو 190 مليار دولار من إجمالي الاستثمارات المعلنة بين عامي 2020 و2024. ولا تزال أفريقيا وأمريكا اللاتينية تحظيان بأهمية هامشية.

ولم تستفد معظم أقل البلدان نمواً بعد من الاتجاهات التصاعدية في الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الرقمي. ويرجع ذلك أساساً إلى عوائق مختلفة، مثل ارتفاع مخاطر الاستثمار وتكاليف رأس المال. ويمكن للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي أن تساعد في التغلب على هذه العوائق، وأن تؤدي دوراً تحفيزياً في توسيع نطاق الاتصال الرقمي في البلدان النامية. فمن خلال تقديم القروض والمنح المباشرة، وحشد رأس المال الخاص، ساهمت المصارف المتعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي الثنائية بمتوسط قدره 600 مليون دولار سنوياً منذ عام 2018 – وهو ما يغطي 10 في المائة من تكاليف المشاريع. ويظل هذا المبلغ أقل بكثير من مستويات الدعم المقدَّمة لقطاعي النقل (1,1 مليار دولار) والطاقة المتجددة (3,7 مليارات دولار)، ما يُبرِز فرصة كبيرة لتوسيع نطاق الدعم لتطوير البنية التحتية الرقمية.

وتبرز رؤوس الأموال الاستثمارية وصناديق الأسهم الخاصة كلاعبين رئيسيين في الاقتصاد الرقمي. ذلك أن استثماراتها الدولية تدفع ريادة الأعمال والابتكار في النظم الإيكولوجية للتكنولوجيا الرقمية عبر البلدان النامية. وتمثّل هذه الاستثمارات اليوم مصدراً رئيسياً لتمويل الشركات التكنولوجية الناشئة ذات النمو المرتفع. وبين عامي 2020 و2024، تلقت شركات التكنولوجيا في البلدان النامية 206 مليارات دولار من الاستثمارات الأجنبية في إطار صناديق الأسهم الخاصة ورؤوس الأموال الاستثمارية، بمتوسط 40 مليار دولار سنوياً، وهو ما يعادل الاستثمار في المشاريع الجديدة في الخدمات الرقمية المعلن عنها في تلك الفترة.

ويشمل الاقتصاد الرقمي مجموعة واسعة من الصناعات المحددة، من تصنيع معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى الخدمات الرقمية المختلفة. وللاستثمار الدولي في كل صناعة خصائصه الخاصة، حيث تضطلع كيانات مختلفة بأدوار مختلفة. وتبرز أربعة عوامل رئيسية في تشكيل

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الرقمي، هي: البنية التحتية (البنية التحتية الرقمية والبنية التحتية الأساسية، مثل الكهرباء)، والقدرات والموارد الرقمية، والأطر التنظيمية، وظروف السوق، إضافة إلى بيئة الأعمال.

وفي الاقتصادات النامية، يرتبط الوصول إلى الكهرباء والجودة التنظيمية ارتباطاً وثيقاً بزيادة الاستثمار في الاقتصاد الرقمي. وعلى مستوى المحددات القطاعية، يتبع تصنيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأنماط التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر الساعية إلى الكفاءة، في حين أن توافر المرافق والمهارات الرقمية وتكلفتها مهمان بصفة خاصة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف الخدمات الرقمية.

وللاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الرقمي آثار تنموية كبيرة على البلدان النامية المضيفة. ويسير الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الرقمي نقل رأس المال والتكنولوجيا والخبرة الإدارية؛ ويحسِّن الإنتاجية؛ ويوفر فرص عمل عالية الجودة؛ ويمكِّن من التوسع السريع في البنية التحتية الرقمية، مثل شبكات الاتصالات، ومنافذ الوصول إلى النطاق العريض، ومراكز البيانات. وإضافة إلى ذلك، يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الرقمية، من خلال تحسين الوصول إلى المنصات والخدمات الرقمية، على تعزيز تنمية القوى العاملة والموارد البشرية، وتوسيع فرص الوصول إلى الأسواق والتجارة الدولية، ودعم التحول الرقمي الشامل للاقتصاد المضيف. ومع ذلك، لا بد من مراعاة الآثار السلبية المحتملة على البيئة، وكذلك المخاطر المرتبطة بهيمنة الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات على الأسواق وإقصاء الشركات المحلية.

السياسات الوطنية والدولية

تعمل البلدان النامية على سد الفجوة في تبنّي الاستراتيجيات الرقمية، لكنها غالباً ما تفتقر إلى التكامل مع الأهداف الاستثمارية والصناعية والبيئية الأوسع نطاقاً. وفي عام 2024، كان لدى 86 في المائة من البلدان النامية و80 في المائة من أقل البلدان نمواً استراتيجية رقمية وطنية، مقارنةً بأقل من 50 في المائة و25 في المائة على التوالي في عام 2017. وتميل الاستراتيجيات الأحدث إلى أن تكون أكثر شمولاً، وغالباً ما تتضمن أهدافاً ومبادرات استثمارية أكثر وضوحاً. إلا أنها نادراً ما تتماشى مع الاستراتيجيات والسياسات الصناعية الإقليمية، وغالباً ما تغفل الجوانب البيئية. ولا يشير سوى نصفها إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

20 في المائة
من الاستراتيجيات الرقمية
تُشرك هيئات ترويج الاستثمار

ولا تزال الفجوات قائمة في المجالات التنظيمية الرئيسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الرقمي. وتُعَدُّ حوكمة البيانات وحماية الملكية الفكرية من أهم الجوانب التنظيمية التي يوليها المستثمرون الأجانب الأولوية في الاقتصاد الرقمي. وعلى الرغم من الجهود المبذولة، لا تزال العديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، تفتقر إلى أطر مخصصة لحماية البيانات والأمن السيبراني. وقد صدقت 50 في المائة من البلدان النامية و30 في المائة من أقل البلدان نمواً على معاهدات المنظمة العالمية للملكية الفكرية الخاصة بالإنترنت. وتتبنى العديد من البلدان نهجاً مرناً في نظام الملكية الفكرية لديها للاستفادة من التحول الرقمي مع حماية المصالح الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ولكن لا تزال هناك تحديات في القدرات والتنفيذ.

وعلى الرغم من الاحتياجات الاستثمارية، تطبق العديد من البلدان النامية قيوداً تتعلق بالملكية الأجنبية على الاستثمار الأجنبي المباشر في البنية التحتية الرقمية الأساسية. وتعتمد البلدان المتقدمة بدرجة متزايدة على التحقق من الاستثمار الأجنبي المباشر لأسباب تتعلق بالأمن القومي لتنظيم دخول الاستثمار الأجنبي المباشر وتأسيسه في الاقتصاد الرقمي، حيث تمثل المشاريع في القطاعات ذات الصلة ما بين 30 و60 في المائة من المشاريع المتحقق منها في بعض الولايات القضائية. وتعتمد البلدان النامية

بدرجة أكبر على القيود المفروضة على حقوق الملكية الأجنبية، وتتبنى موقفاً أكثر تقييداً بوجه عام في مختلف القطاعات الرقمية، بما فيها الاتصالات.

وتضطلع العديد من هيئات ترويج الاستثمار بدور محدود في تصميم الاستراتيجيات الرقمية، وتركز جهودها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر على البنية التحتية الرقمية الأساسية. ولا تذكر سوى 20 في المائة من الاستراتيجيات الرقمية في البلدان النامية هيئات تشجيع الاستثمار في البلدان النامية، ويُظهِر الاستقصاء العالمي للأونكتاد أن واحدة فقط من كل خمس هيئات لتشجيع الاستثمار تشارك في تصميم الاستراتيجيات. وإضافة إلى ذلك، في حين أن ثلاثة أرباع هيئات تشجيع الاستثمار في البلدان النامية تروج للاستثمار في البنية التحتية الرقمية الأساسية، لا يروّج سوى نصفها أو أقل لأنشطة الاقتصاد الرقمي الأساسي أو الضيق الأخرى، ما يبرز الحاجة إلى تعزيز قدراتها المؤسسية وخبراتها القطاعية.

وتتسم الفرص المتاحة لجذب المواهب الأجنبية وتيسير نقل المعرفة بأنها غير مستغلة بالقدر الكافي. فعلى الرغم من أن معظم الاستراتيجيات الرقمية الوطنية تعطي الأولوية لتنمية المهارات، فإنها غالباً ما تغفل إمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز القدرات الرقمية المحلية. ويشمل ذلك الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر لجذب المواهب الأجنبية، وتيسير نقل المعرفة، وتعزيز المحتوى والخدمات الرقمية المحلية، وتعزيز الروابط بين الشركات الأجنبية والمحلية.

وتسهم اتفاقات الاستثمار الدولية من الجيل الجديد على نحو متزايد في تيسير الاستثمار في الاقتصاد الرقمي وترويجه وتحريره. وهي تتضمن أحكاماً تُسهِّل إرساء أنشطة المستثمرين وتوسيعها وتشغيلها. وهناك عدد متزايد من الاتفاقات التي تحرر القطاعات ذات الصلة بالاقتصاد الرقمي. ويفتح الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات الأسواق أمام الاستثمار الأجنبي في معظم الخدمات الحاسوبية في أكثر من 50 في المائة من أعضاء منظمة التجارة العالمية، فيما تتجاوز الاتفاقات الإقليمية هذه الالتزامات، وتتيح سبل الوصول إلى الأسواق في معظم استثمارات خدمات الحاسوب والاتصالات. كما يتضمن بعضها أحكاماً للتعاون تهدف إلى تعزيز الجهود المشتركة في تنمية المهارات، ومحو الأمية الرقمية، والاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إرشادات الأونكتاد لصناع السياسات بشأن تعزيز الاقتصاد الرقمي

ويمكن لاتفاقات الاستثمار الدولية أن تؤثر في نقل التكنولوجيا ونشرها. وهناك ما لا يقل عن 333 معاهدة تمنع الحكومات من فرض متطلبات أداء كشرط لتأسيس الاستثمار وتشغيله. وغالباً ما تحظر هذه المعاهدات متطلبات نقل التكنولوجيا، في حين تشجع اتفاقات أخرى أحدث نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية بشروط متفق عليها بصورة متبادلة.

وتتزايد الالتزامات التعاهدية ذات الصلة بالاستثمار التي تعالج مسائل ناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي، والمدفوعات الإلكترونية، وتدفقات البيانات، والأمن السيبراني. وقد أبرمت اقتصادات متقدمة معظم الاتفاقات النافذة البالغ عددها 138 اتفاقاً التي تتضمن أحكاماً موضوعية تنظم جوانب محددة من الاقتصاد الرقمي. ونتيجة للمشاركة المحدودة للاقتصادات النامية وأقل البلدان نمواً، لا تزال الأحكام التي تركز على التنمية والتي تتعلق بتعزيز التدريب على المهارات الرقمية، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتطوير البنية التحتية الرقمية غائبة إلى حد كبير، وحتى عندما تكون موجودة، فإنها تميل إلى أن تكون غير ملزمة.

ونظراً لأهمية السياسات الوطنية والدولية في تحسين الظروف المحلية وجذب الاستثمار الدولي في الاقتصاد الرقمي، *يقدم الأونكتاد سلسلة من التوصيات لينظر فيها صناع السياسات والشركاء وأصحاب المصلحة، تشمل:* (1) اعتماد رؤية طويلة الأجل للاستثمار في الاقتصاد الرقمي؛ (2) الموازنة بين الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر ومتطلبات الأمن القومي والمصلحة العامة؛ (3) تعزيز الأطر التنظيمية وتنفيذها؛ (4) تعزيز دور هيئات ترويج الاستثمار واعتماد أساليب ترويجية أكثر استهدافاً وتأثيراً؛ (5) تطوير المهارات الرقمية، بما في ذلك من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر؛ (6) تعزيز أثر اتفاقات الاستثمار الدولية على زيادة تدفقات الاستثمار المستدام في الاقتصاد الرقمي؛ (7) تعزيز نقل التكنولوجيا

بشروط متفق عليها بصورة متبادلة من خلال اتفاقات الاستثمار الدولية؛ (8) دعم التنمية الشاملة من خلال اتفاقات الاستثمار الدولية؛ (9) تمكين مشاركة البلدان النامية في وضع القواعد.

آفاق المستقبل

من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الرقمي، وتسريع التحول الرقمي، وتعزيز التنمية المستدامة، تحتاج البلدان النامية إلى تعزيز البنية التحتية، وتحسين الاتصال، وتعزيز المهارات الرقمية، وإرساء إطار سياساتي سليم. ومن أجل تشكيل أسس الإطار السياساتي، تحتاج البلدان إلى تحسين حوكمة البيانات والذكاء الاصطناعي لديها، وصياغة استراتيجيات للتنمية الرقمية، وتعزيز حماية الملكية الفكرية، وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار للصناعات الرقمية.

ولجذب مشاريع استثمار أجنبي مباشر ذات قيمة أعلى، ينبغي للبلدان النامية أن تعزز ترويج الاستثمار وتيسيره في صناعات رقمية محددة، وأن تتخذ تدابير سياساتية محددة الأهداف لإزالة العقبات التي يواجهها المستثمرون الأجانب. ولزيادة الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الرقمي، تحتاج البلدان أيضاً إلى تحسين سياسات المنافسة والسياسة الصناعية وسياسات العلوم والتكنولوجيا وسياسات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لديها. ومن خلال ذلك، يمكنها تعزيز الآثار غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الرقمي، من خلال، على سبيل المثال، الآثار الإيضاحية والآثار غير المباشرة، ومن ثم تعزيز تنمية المشاريع المحلية والنظم الإيكولوجية الرقمية.

وينبغي لبلدان المنشأ والبلدان المضيفة على حد سواء أن تولي اهتماماً للأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمية للاقتصاد الرقمي. وهناك العديد من المسائل، مثل استهلاك الطاقة في مراكز البيانات، واستخدام المعادن الحرجة، وتوليد النفايات الإلكترونية، التي لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بالاستثمار الدولي، ولكن يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم أثر مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الرقمي على التنمية المستدامة. وعلى مستوى الشركات والمشاريع، ينبغي للمستثمرين الأجانب أيضاً تعزيز مسؤولياتهم البيئية والاجتماعية والحوكمية. ومن شأن الجهود المشتركة بين الحكومة والمؤسسات والمجتمع المدني أن تجعل الاستثمار الدولي في الاقتصاد الرقمي أكثر إسهاماً في تحقيق التنمية المستدامة.

ومن منظور عالمي، يجري ببطء تحسين حوكمة الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي، وكذلك قواعد التجارة الرقمية والاستثمار في الاقتصاد الرقمي. وفي هذا الصدد، من الضروري تعزيز التعاون الدولي على المستويات المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية. ولدعم البلدان المعرضة لخطر التخلف عن الركب، يقترح الأونكتاد برنامج عمل لأصحاب المصلحة المتعددين لتحفيز الاستثمار الدولي في الاقتصاد الرقمي. ويتضمن هذا البرنامج سبعة مجالات رئيسية ذات أولوية، هي:

- **إرساء إطار عالمي لقياس الاستثمار في الاقتصاد الرقمي والإبلاغ عنه.** تكتسي البيانات الموثوقة والموحدة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الرقمي أهمية بالغة لصنع السياسات. وسيساعد إطار العمل العالمي البلدان على تتبع تدفقات الاستثمار في الاقتصاد الرقمي والإبلاغ عنها على نحو متسق، بما يدعم تحسين التشخيص، والمقارنة المعيارية، والتنسيق عبر الحدود.
- **وضع مجموعة أدوات سياساتية للاستثمار في الاقتصاد الرقمي في البلدان النامية.** ستساعد مجموعة الأدوات هذه صناع السياسات على تصميم استراتيجيات مصممة خصيصاً للاستثمار في الاقتصاد الرقمي، من خلال توفير خيارات سياساتية وأدوات تشخيصية بشأن

مسائل مثل توطين البيانات، والملكية الفكرية الرقمية، والضرائب، وتنظيم المنصات، والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

- **تعزيز الحوار المتعدد الأطراف بشأن حوكمة الاستثمار في الاقتصاد الرقمي**. تستدعي الحاجة الملحة إلى قواعد استثمار متماسكة وموجهة نحو التنمية مشاركة متعددة الأطراف بشأن سياسات الاستثمار وحوكمة البيانات، وبشأن تحقيق التوازن بين الانفتاح والحفاظ على الحيز السياساتي الوطني. وسيدعم الأونكتاد هذا الجهد من خلال تيسير الحوار حول سياسات الاستثمار والرقمنة، بما في ذلك في سياق مناقشات اتفاق تيسير الاستثمار في إطار منظمة التجارة العالمية.

- **تحديد فرص تحقيق قفزات نوعية للاقتصادات النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً**. يمكن أن يؤدي استغلال فرص القفزات النوعية، مثل الخدمات القائمة على الهاتف المحمول، إلى إحداث تحولات عميقة عندما يقترن بسياسات تمكينية وبناء القدرات والتعاون الدولي.

- **إطلاق شراكة عالمية من أجل الاستثمار المستدام في البنية التحتية الرقمية**. بغية سد الثغرات في البنية التحتية، ستجمع هذه المبادرة بين الحكومات، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ومؤسسات التمويل الإنمائي، والمستثمرين، لحشد التمويل على نطاق واسع لتلبية احتياجات البلدان النامية.

- **تعزيز المهارات الرقمية والنظم الإيكولوجية للابتكار في البلدان النامية**. يتطلب بناء القدرات الرقمية الاستثمار في التعليم، والتدريب، وريادة الأعمال، والابتكار. ولدعم هذه الجهود، سيساعد الأونكتاد في التدريب التقني، والروابط بين الجامعات والصناعات، ومراكز الابتكار الإقليمية، وحاضنات الأعمال الرقمية.

- **تعزيز الاستثمار المسؤول في الاقتصاد الرقمي والتخفيف من المخاطر**. سيواصل الأونكتاد إعداد إرشادات عملية لتعزيز الاستثمار المسؤول، والنهوض بمعايير الاستدامة، وتجهيز الجهات التنظيمية لإدارة المخاطر الناشئة، مع تعزيز الشمولية والثقة في الأسواق الرقمية.

ومع خضوع الاستثمار العالمي لتحولات عميقة، يدعو *تقرير الاستثمار العالمي 2025* إلى اتخاذ إجراءات دولية منسقة لتسخير القوة التحويلية للاستثمار في الاقتصاد الرقمي وسد الفجوات المستمرة. ويتطلب النهوض بالاستثمار المستدام والشامل، لا سيما في الاقتصادات النامية، سياسات جريئة، ومؤسسات أقوى، وتعاوناً عالمياً متجدداً. ويلتزم الأونكتاد بإقامة شراكات مع الحكومات والمستثمرين وأصحاب المصلحة لدفع عجلة الرقمنة، وسد الفجوة الرقمية، وتمكين مستقبل ذكي للجميع.

جدول المرفق:
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

(مليارات الدولارات)

المنطقة	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة			تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة		
	2022	2023	2024	2022	2023	2024
العالم	**1 390**	**1 455**	**1 509**	**1 569**	**1 556**	**1 609**
الاقتصادات المتقدمة	460	590	642	1 021	1 039	1 117
أوروبا	-61	221	198	275	337	487
الاتحاد الأوروبي	-50	148	268	209	137	446
بقية أوروبا	11-	74	70-	65	201	41
أمريكا الشمالية	363	280	343	387	454	352
الاقتصادات المتقدمة الأخرى	158	88	101	359	247	278
الاقتصادات النامية	930	865	867	548	517	491
أفريقيا	55	55	97	4	0,2	2
آسيا	677	622	605	471	467	454
وسط آسيا	10	8	3	2-	1	4-
شرق آسيا	316	297	260	286	299	283
جنوب آسيا	56	35	35	16	14	24
جنوب شرق آسيا	225	205	225	85	92	84
غرب آسيا	70	78	82	87	61	67
أمريكا اللاتينية والكاريبي	196	187	164	70	50	33
أوقيانوسيا	2	0,9	1	3	0,4	1
أقل البلدان نمواً	25	34	37	1,4	1,0	0,6
البلدان النامية غير الساحلية	24	25	23	1,6-	3,6	2,0-
الدول الجزرية الصغيرة النامية	7	8	9	1,8	1,4	1,0
النسبة المئوية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية						
الاقتصادات المتقدمة	33,1	40,5	42,5	65,1	66,7	69,5
أوروبا	-4,4	15,2	13,1	17,5	21,7	30,3
الاتحاد الأوروبي	-3,6	10,1	17,7	13,3	8,8	27,7
بقية أوروبا	-0,8	5,1	4,6-	4,2	12,9	2,6
أمريكا الشمالية	26,1	19,2	22,7	24,7	29,2	21,9
الاقتصادات المتقدمة الأخرى	11,4	6,1	6,7	22,9	15,9	17,2
الاقتصادات النامية	66,9	59,5	57,5	34,9	33,3	30,5
أفريقيا	3,9	3,8	6,4	0,3	0,01	0,2
آسيا	48,7	42,8	40,1	30,1	30,0	28,2
وسط آسيا	0,7	0,5	0,2	0,1-	0,1	0,2-
شرق آسيا	22,8	20,4	17,2	18,2	19,2	17,6
جنوب آسيا	4,0	2,4	2,3	1,0	0,9	1,5
جنوب شرق آسيا	16,2	14,1	14,9	5,4	5,9	5,2
غرب آسيا	5,0	5,4	5,4	5,5	3,9	4,1
أمريكا اللاتينية والكاريبي	14,1	12,8	10,9	4,5	3,2	2,1
أوقيانوسيا	0,2	0,1	0,09	0,2	0,03	0,09
أقل البلدان نمواً	1,8	2,3	2,4	0,1	0,1	0,04
البلدان النامية غير الساحلية	1,7	1,7	1,5	0,1-	0,2	0,1-
الدول الجزرية الصغيرة النامية	0,5	0,6	0,6	0,1	0,1	0,1-

المصدر: الأونكتاد، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/المؤسسات المتعددة الجنسيات (www.unctad.org/fdistatistics).

يمثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الهيئة الرائدة في الأمم المتحدة التي تركز على التجارة والتنمية.

يعمل الأونكتاد على ضمان استفادة البلدان النامية على نحو أكثر إنصافاً من الاقتصاد المعولم من خلال توفير البحوث والتحليلات حول قضايا التجارة والتنمية، وتقديم المساعدة التقنية، وتيسير بناء توافق حكومي دولي.

ويبلغ عدد أعضائه 195 بلداً، ما يجعله من أكبر الهيئات عضوية ضمن منظومة الأمم المتحدة.

تقرير
الاستثمار العالمي 2025

Printed at United Nations, Geneva – 2509730 **(A)** – January 2026 – 181 – **UNCTAD/WIR/2025 (Overview)**